

يقرب اولي السعاية فان ذلك مما يغير القلوب ويوغر الصدور ويولد الحقود فيصبح البرئ مؤاخذاً والجاني منما والمعتدل مبعداً والمنافق مقرباً وهذا حال لا يستقيم معه شأن ولا يتوطد به نظام فتضيع الثقة من الحاكم وتصبح أحكامه مظالم ويسر عليه أن يسوس الرعية ويقود الامة قالوا: بالرأي تطلع الرعية ولكن هذا المفهوم لا يؤخذ على اطلاقه فان استقامة الحاكم وحدها لا تكفي في ارتقاء الامة اذا كانت هذه فاقدة التربية وتموزها العلوم والمعرفة، وأمر بديهي ان الحاكم الاكبر وظيفته ان يأمر ويسن قوانين وينشر لوائح ولكن المنفذ والواقع عليه التنفيذ ليسوا الا رجال الدولة والرعية وحينئذ لا بد لتوطيد سياسة الملك من نشر التعليم والاعتناء بأمر التهذيب حتى تتقف العقول ويفهم الناس لراة الحاكم ويفرقوا بين الحق والباطل خصوصاً وان صاحب الامر في الامة مهما كان علمه محيطاً بأحوالها فان هناك اشياء يتطرق بها النظام ولكنها لا تصل الى علمه ولا يحس بها غير الرعية المباشرين لحركتها فلا بد لا يجاد هذا الاحساس أن تستشعر الافراد بما يلزمهم وما يصلحهم حتى يرشدوا الحاكم اليها وقد يعرض للحاكم أحوال كثيرة وصعوبات شديدة لا يمكن ان يفكك مشاكلها أو يبدل شدائدها الا باتفاق مع رعيته والاستعانة بأرائهم وهذه حالات هي في غنى عن البيان. فاذا كانت الامة فاقدة الحركة العقلية عارية عما يلزمها من المعرفة كيف يستقيم للحاكم أمر في مثل هذه الحالة؟ ومن دعائم السياسة في الدولة ان يكون المستظنون برأيها يحكمهم قانون واحد ولا يفرق بين وطني وأجنبي ولا أريد بلفظ القانون الامعناه الخاص وهو الذي يفصل بين الناس في معاملاتهم وما يقع بينهم من الجنليات والجرائم فانه

اذا ميز فريق عن آخر في دائرة الحكم انصدع النظام وانتكست العدالة خصوصاً اذا كان هذا التمييز للاجنبي كما هو حاصل اليوم في بلادنا فان الوطني يرى نفسه أحق بالامتياز من الاجنبي الذي ارتحل عن بلاده وحل في أرض أخرى طلباً للقوت وطمعاً في جلب الثروة فكم يستشعر الوطني بالآلام هذا الامتياز وكيف يجب حكومته مع حرمانه من امتيازات بلاده بل حرمانه من أهم حقوقه؟ واذا بنقض حكومته كيف يمكن أن تسوسه وتأمل منه خيراً؟ نعم إذا كان هذا الامتياز للوطني فالاجنبي لا يحتاج ضميره هذا الاحساس لعلمه أن الميز أهل لذلك وأحق به لان البلاد بلاده والمحاكم من جنسه يميزه كيف يشاء . ويظهر من هذا خطأ إنشاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية في الديار المصرية وانها لطريق ومر في اقامة السياسة الداخلية وتوطيد الراحة العمومية واليك مثلاً من نظام تلك المحاكم : اذا قتل وطني اجنبياً نصبت للقاتل الشباك وقبضت عليه المصايد وزج في السجن وجيء به الى المحاكم وحوسب على ما اقترف وحكم عليه بالاعدام في يوم معهود ومشهد معلوم وهذا عدل لا يرتاب فيه أحد ولكن اذا كان القاتل هو الاجنبي فلا تنصب له الشباك ولا تصطاده المصايد بل يبعث باوراق التهمة الى القنصلية فاذا رآها القنصل وكان رجاله الاحكام بنفيه الى بلاده ثم يعود الجاني بعد قليل من الزمان ويعيش يبتئاً بالسلام وبالامان ، وان كان القنصل ممن يتهاونون بالقانون خلى سبيل الجاني وقال ان عندنا من الاشغال السياسية ما لا يسمح معه بالنظر في القضايا فلسنا قضاة !! ولهم المدرس بهذا تفهيم حقوق أهل المقتول وحق النيابة في النظام

والسلام فهذا هو طرز القضاء في الجنائيات الذي عليه قطننا وبه نحفظ
الامن وراحة السكان.

ومن دعائم سياسة الملك الداخلية عدم التفريق بين طبقات الامة
في تولي الاعمال ونوال الوظائف فلا يصح قصر الوظائف على ابناء الطبقة
العليا فان الكثير منهم بل الاغلب فيهم هم غيراً كفاء لتقلد الوظائف وادارة
الاعمال بل على العكس من ذلك فان في الطبقات الاخرى من هو أكثر
استعداداً وأقوى ذكاء وأحسن طباعاً وأشد محافظاً على الشرف والآداب
من ابناء الطبقة العليا وحينئذ فلا بد للحاكم من ان يحكم الكفاءة في تولي
الاعمال وادارة الشؤون حتى يؤمل أن تسود رعيته وتصلح أمته
لهما بقية

الموسوعات

مجلة جديدة ظهرت في مصر القاهرة تصدر في غرة ومنتصف كل شهر
عربي تبحث في كل فن وتزعم الى كل غرض يتولى تحريرها لجنة من
أفاضل الكتاب في مصر وينشر شاعر مصر اليوم أحمد أفندي (بك) شوقي
فرائد أشعاره ومحاسن رواياته فيها وقد عهدت اللجنة في إدارة المجلة الى حضرة
الاديب الفاضل أحمد حافظ أفندي عوض وقد أودع العدد الاول منها
بعد المقدمة وبيان غرض المجلة نبذة تاريخية شرعية كان خطب بها على جمعية
المعارف المصرية العالم الفاضل علي أفندي بهجت مترجم نظارة المعارف
تبحث في عقد زواج القائد (جاك فرنسو امنو) باحدى بنات أشرف رشيد
بعد تظاهرة بالاسلام الذي مكنته من خداع المسلمين وخدمة أمته